## ملخص تنفيذي

خلال الدورة التشريعية لعام ٢٠١٩، أقرّ المجلس التشريعي مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم ٥٧٧ ووقّع عليه الحاكم. يُلزم البند التاسع من هذا القانون لجنة العدالة الجنائية في ولاية أوريغون بمراجعة جميع البيانات المتعلقة بجرائم التحيز وحوادث التحيز غير الجنائية، وتقديم تقرير سنوي بالنتائج في الأول من يوليو. هذا هو التقرير السنوي السادس ويغطي بيانات جرائم التحيز وحوادث التحيز غير الجنائية التي وقعت في ولاية أوريغون خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤. يمكن لأي شخص يرغب في الاطلاع على التقرير كاملاً طلب نسخة من لجنة العدالة الجنائية على الرقم ٥٠٣-٣٧٨-٤٨٣٠ أو عبر هذا الرابط.
وللاستفسارات الخاصة حول محتوى هذا التقرير، يُرجى التواصل مع رايان كيك، المدير التنفيذي المؤقت لمركز العدالة الجنائية، على الرقم ٥٠٣-٨٧١-١٠٢٩ أو عبر البريد الإلكتروني:
Ryan.Keck@cjc.oregon.gov

يعرض التقرير الكامل بيانات موجزة وتحليلًا تجريبيًا لجرائم التحيز وحوادث التحيز غير الجنائية (المشار إليها باسم "الجرائم ذات الدافع التحيزي) من الخط الساخن للاستجابة للتحيز، الذي أنشأته وزارة العدل في ولاية أوريغون، والمُخصص لمساعدة الضحايا والشهود وغيرهم من مُبلّغي جرائم التحيز وحوادث التحيز غير الجنائية. تُشير نتائج بيانات الخط الساخن إلى التقارير الأولية حصريا لتجنب الإفراط في إحصاء التقارير المتكررة.[1] بالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير بيانات عن الجرائم الجنائية المتعلقة بالتحيز المأخوذة من نظام الإبلاغ الوطني عن الحوادث في ولاية أوريغون الموجود داخل شرطة ولاية أوريغون، وبيانات العدالة الجنائية المدمجة التي تجمع بيانات الاعتقالات من نظام بيانات إنفاذ القانون الوطني ، وبيانات المحكمة لجرائم التحيز في ولاية أوريغون، وبيانات الإدانة والحكم لجرائم التحيز من إدارة الإصلاحات في ولاية أوريغون، بالإضافة إلى بيانات المدعين العامين بشأن مقاضاة أو إحالات جرائم التحيز بهدف إنشاء صف واحد من المعلومات على مستوى قضية كل متهم تمت إحالته أو اتهامه بجريمة تحيز.

### النتائج الرئيسية

- خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، تعرض موظفو الخط الساخن للاستجابة للتحيز لـ ٣٩٠ حادثة تحيز. في الواقع، سُجّلت زيادة بنسبة ١٦٥٪ في حوادث التحيز التي استهدفت موظفو الخط الساخن للاستجابة للتحيز في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بالعام السابق.
- بعد الزيادات السنوية المتتالية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٣ انخفضت التقارير ذات الدافع التحيزي إلى الخط الساخن بنسبة ٧٪ (٢٩٣٢ مقابل ٢٧٢٦) في عام ٢٠٢٤ ، بسبب انخفاض بنسبة ٢٤٪ في الإبلاغ عن جرائم التحيز (الملحق أ). لاحظ أن بيانات عام ٢٠٢٤ لا تلتقط عبء العمل الإضافي لموظفو الخط الساخن بسبب تسيير ٢٢٣١ رسالة عشوائية وغيرها من التقارير الغير المتحيزة/الأزمات الصحية العقلية/المضايقات (١٤ ساعة في الأسبوع)، والرد على طلبات وسائل الإعلام والبيانات العامة (٨ ساعات في الأسبوع).
- لم يكن انخفاض البلاغات ذات الدوافع التحيزية في عام ٢٠٢٤ متسقًا بين الفئات الديموغرافية. فقد انخفضت البلاغات ذات الدوافع التحيزية المتعلقة بالضحايا من السود والسكان الأصليين والملونين (باستثناء الآسيويين)، والضحايا غير المطابقين للجنس بنسبة ١٦٪ و٣٤٪ على التوالي. في المقابل، زادت البلاغات ذات الدوافع التحيزية المتعلقة بالإناث والبيض والآسيويين والضحايا الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عامًا أو أكثر بنسبة ١٨٪ و١٠٥٪ و٤٦٪ و١٤٪ على التوالي، وذلك نتيجةً لزيادة رغبة هؤلاء الأفراد في الإبلاغ عبر الخط الساخن (الجدول ١).
- تختلف دوافع الأفعال المتحيزة حسب التركيبة السكانية للضحايا (الجدول ٢ و ١٥أ في الملحق أ):
- استُهدف ٩٦٪ (٤٤٤) من الضحايا السود/الأفارقة الأمريكيين، و٨٧٪ (١٧٩) من الآسيويين، و٧٦٪ (٢٣٣) من الهسبان، و٨٥٪ (٢٩) من الضحايا الهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين بسبب التحيز العنصري، وقليل منهم استُهدف بسبب خطأ في تحديد عرقهم (٩٨٪، ٧٩٪، ٩٩٪ و٩٠٪، على التوالي، استُهدفوا بسبب عرقهم الذي حددوه بأنفسهم). استُهدف الضحايا البيض في المقام الأول بسبب التوجه الجنسي (٧٢٪) أو التحيز بسبب الهوية الجنسية (٦٤٪)، وقليل منهم استُهدف بسبب التحيز العنصري (١٢؛ ٥٪ من الضحايا البيض).
- تم استهداف ما يقرب من نصف الضحايا من الذكور والإناث بسبب التحيز العنصري؛ كما تم استهداف ثلث الضحايا من الإناث بسبب التحيز الجنسي؛ وتم استهداف الأفراد الذين لم يتم الكشف عن جنسهم بسبب الأصل القومي (٤٤٪) والتحيز العنصري (٣٩٪)؛ وتم استهداف الأفراد غير المطابقين للجنس بسبب التحيز ضد الهوية الجنسية (٨٩٪) والتحيز ضد التوجه الجنسي (٥٥٪).

[1] تُركز بيانات الخط الساخن المُناقشة في هذا التقرير على البلاغات الأولية ذات الدوافع التحيزية، أي حوادث التحيز وجرائم التحيز. تُناقش البلاغات المُكررة، والبلاغات التي لا تفي بمعايير التحيز/الكراهية، وبلاغات التحيز ضد الطبقة غير المحمية، والبلاغات التي لم يتم تحديدها في الملحق (أ)، وتُعرّف في قسم "تحديد التحيز"

- أحالت وكالات إنفاذ القانون بلاغاتٍ بدافع التحيز إلى الخط الساخن للاستجابة للتحيز بنسبة أقل (بنسبة ٥٨٪) في عام ٢٠٢٤ (١٣٢ بلاغًا)، مقارنةً بعام ٢٠٢٣ (٣١٥ بلاغًا)، على الرغم من أن قاعدة البيانات الوطنية لنظام الإبلاغ في ولاية أوريغون الموجود داخل شرطة ولاية أوريغون أفادت بعددٍ متطابق من ضحايا جرائم التحيز في كلا العامين (٣٧٠ بلاغًا؛ انظر الجدول ٩ والجدول ٥). ولا يُطلب من وكالات إنفاذ القانون سوى إحالة ضحايا حوادث التحيز إلى الخط الساخن، وليس مطلوبًا منها إحالة البلاغات إلى الخط الساخن مباشرةً.
- من بين ٩٦٦ حالة تم إحالتها أو تم توجيه تهمة جريمة من خلالها من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤، تم تقديم ٦٤٩ حالة (٦٧٪) بتهمة التحيز من الدرجة الأولى أو الثانية، وتم تقديم ١٠٨ حالة فقط (١١٪) حيث تم فصل التحيز من التهمة، وتم رفض أو عدم تقديم ١٩٥ حالة (٢٦٪) و١٤ حالة (١٪) معلقة (انظرالجدول أ الملحق أ٥٥).
- من بين ٧٥٧ قضية مرفوعة، صدرت أحكام إدانة في ٦٢٪ منها (أي الإقرار بالذنب، أو الإدانة أمام هيئة محلفين أو محاكمة أمام هيئة محلفين، أو صفقة إقرار بالذنب) بتهمة تحيز واحدة على الأقل (٣٤٪) أو تهم دون دافع تحيز (٢٨٪)، و٢٠٪ من الاجمال بقيت مفتوحة أو لم تُصدر أي أحكام إدانة (أي تم الفصل فيها بتسوية مدنية، أو رفض الدعوى/عدم تقديم شكوى، أو تبرئة/عدم إدانة). من المتوقع أن يرتفع معدل الإدانة في القضايا المرفوعة في عامي ٢٠٢٣ (٦١٪) و٢٠٢٤ (٤٠٪) في الأشهر المقبلة مع الفصل في القضايا المفتوحة (٢٦ و٩٠ قضية على التوالي) (انظر الجدول ١٨ و أ١ في الملحق أ).
- من بين ٤٦٩ متهمًا تمت أدانتهم بالتحيز أو دون التحيز، حُكم على ١٧٪ منهم بالحبس فقط (٣٪) أو مع الإشراف ما بعد الحبس (١٤٪)، وحُكم على ٧٪ بالسجن وحده، بينما تلقى ما يقرب من الثلث الاجمالي حكمًا بالسجن مع المراقبة (٣٢٪) أو المراقبة فقط (٣١٪؛ انظر الجدول ١٩).

توصيات لجنة العدالة الجنائية

١- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لتحديد ما إذا كان مقدمو الخدمات المماثلة الآخرون يواجهون أيضًا مستويات أعلى من التحرش؛ وهناك حاجة إلى بيانات اضافية قبل التوصية بتصنيف المهنة كفئة محمية.

٢- نظرًا للزيادة في حالات التبليغ عبر الجاني (أي البريد العشوائي أو المضايقة أو الاتصال بهدف تحويل موظفي الخط الساخن عن واجباتهم في دعم الضحايا)، يجب على وزارة العدل في ولاية أوريغون الاستمرار في مراجعة سياسات دعم الموظفين والسلامة والعافية حسب الحاجة، والاستفادة من المجلدات الآلية لفصل البريد العشوائي.

٣- ينبغي لوزارة العدل في ولاية أوريغون أن تفكر في إنشاء وظيفة إضافية لمساعدة منسق البرامج لجرائم الكراهية في الاستجابة على طلبات وسائل الإعلام والسجلات العامة الأخرى؛ وفحص ومراجعة وتوثيق رسائل البريد الإلكتروني القادمة من مرتكبي التحيز؛ وتقديم الدعم للمهام الإدارية الإضافية.

٤- ينبغي على الهيئة التشريعية لولاية أوريغون النظر في إضافة استثناء لإفصاحات للبيانات العامة المقدمة من ضحايا التحيز - على غرار ما هو مُتاح للإفصاحات المقدمة من ضحايا العنف المنزلي والاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي بموجب المادة ١٤٧.١١٥(١)(ب) من قانون ولاية أوريغون. وينبغي تضمين التعديلات اللازمة في حملات وزارة العدل الإعلامية وموادها لضمان حماية خصوصيتهم، مما يُحسّن معدلات الإبلاغ.

٥- من الضروري إجراء بحث لتحديد أسباب تراجع عدد التقارير حول حوادث التحيز (على سبيل المثال، التغييرات السريعة في القوانين الفيدرالية؛ الخوف من مشاركة/نشر معلومات عن الضحايا؛ ازدياد التحيز يوميًا لدرجة لا تُعير اهتمامًا للإبلاغ؛ الارتباك بشأن نطاق ومسؤوليات وزارة العدل في ولاية أوريغون ووزارة العدل الأمريكية، وضعف بياناتها). ينبغي على الهيئة التشريعية النظر في تمويل وزارة العدل في ولاية أوريغون لتوسيع نطاق تواصلها الإعلامي لتثقيف الجمهور حول خدماتها مقارنةً بسياسات وزارة العدل الأمريكية وسياسات طلب البيانات.

٦- لا يُطلب من جهات إنفاذ القانون إحالة البلاغات ذات الدوافع التحيزية إلى الخط الساخن. ونظرًا لقيام جهات إنفاذ القانون بوضع سياساتها الداخلية وتحسينها بما يتوافق مع متطلبات قانون مجلس الشيوخ رقم ٥٧٧، والتحقيق في تزايد أعداد البلاغات ذات الدوافع التحيزية، وإتمام مهامها الإدارية الداخلية، فقد تُمثل إحالة البلاغات إلى الخط الساخن مباشرةً خطوة إدارية إضافية تتجاوز قدراتها الحالية. يلزم إجراء بحث اضافي للتحقق من استمرار الإحالات للضحايا إلى الخط الساخن للاستجابة للتحيز، على الرغم من انخفاض إحالة البلاغات ذات الدوافع التحيزية.